جانب من الجلسة

إشادة بإجراءات وزير الصحة

خصص ساعتين من جلسة 29 مارس الجاري لمناقشة قضية البطالة والتوظيف

تعديل السعر التقديري للنفط في ميزانية 2017/2016 إلى 25 دولاراً

■ عبدالكريم الكندري: لن نسمح للهاجس الأمني أن يكون مدخلاً لاستنزاف الميزانية

■ الفضل: أحكام محفظة البنك الصناعي تتوافق مع الشريعة وملكيته للحكومة

عمر الطبطبائي متكلما خلال الجلسة

الرومي يؤبن الراحل البدر

■ حماد: الكويت جزء من المجتمع الدولي والاتفاقيات المعروضة على المجلس ضرورية

■ العدساني: ما مصير استثماراتنا في الدول العربية التي تعاني عدم الاستقرار؟

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس المجلس مرزوق الغانم وجرى التصويت على مشروع قانون ربط ميزانية مؤسسة البترول الكويتية 2016/2017 كالتالي:

الإيرادات: 13.47.300 مليارا «13 مليارا و47 مليونا و300 الف دينار».

المصروفات: 12.678.757 مليارا «12 مليارا و678 مليونا و757».

صافي الربح 368.548 مليونا.

وأكد مقرر لجنة الميزانيات رياض العدساني أهمية أن تقوم المؤسسة بتنفيذ توصيات اللجنة وإرسالها أي اللجنة.

سعدون حماد: نحتاج توضيحا حول المصروفات وأرى أن المصروفات قريبة من الإيرادات.

وجرى التصويت نداء بالاسم على مشروع القانون وكانت النتيجة: الحضور 41، موافقون 38، غير موافقين 3.

انتقل المجلس الى مناقشة التقرير الثاني التكميلي للجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن الاقتراح بقانون بتعديل قانون رقم 10 لسنة 1998 في شأن إنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لدعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين وتعديل نص المادة 32 من قانون رقم 98 لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أحمد الفضل «مقرر لجنة تحسين بيئة الأعمال»: هناك 5 تعديلات منها إعادة صياغة المادة، إلغاء الفقرة الأخيرة «تجدد بقرار من مجلس الوزراء» وإضافة فقرة لتحديد تاريخ بدء العمل بهذا القانون.

صالح عاشور: الدولة ستساهم بمبلغ 150 مليونا زيادة في رأسمال المحفظة فما هي حصة الدولة؟ وهل ستكون لها الأغلبية، لأن مساهمتها في المحفظة وقرارها ليس لممثلي الحكومة في الصندوق فنريد معرفة نسبة مساهمة الحكومة والجهات الأخرى.

شعيب المويزري: هل هناك فوائد ربوية على المستثمرين وهل هناك ضمان للعدالة لأصحاب المشاريع وعدم التمييز بين أصحاب المشاريع؟

أحمد الفضل «مقرر اللجنة»: ملكية البنك الصناعي للحكومة وهي تدير البنوك ونص المادة الثانية من قانون المحفظة بالاتفاق على شروط وأحكام المحفظة التي تقوم على أحكام الشريعة، وطالبنا بتقديم تقرير نصف سنوي يقدم للمجلس حتى نعرف التوزيع يتم بعدالة أم لا.

أن المادة أولى مكرر «أ» تقول أنه «على الوزير المختص الالتزام بتقديم تقرير نصف سنوي لمجلس الأمة يبين فيه عدد المشاريع التي ساهمت المحفظة في تمويلها ونوعية النشاط الممول ووضع قائمة بالمشاريع والحالة المالية لكل مشروع المدعوم من المحفظة وكافة أنشطة للمشاريع ذات العلاقة».

وجرى التصويت على المداولة الثانية وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 47، موافقون 47.

المجلس يوافق بالإجماع على المداولة الثانية والخاصة بقانون زيادة رأسمال محفظة البنك الصناعي لدعم المشاريع الصغيرة والنشاط الحرفي إلى 150 مليون دينار ويحيل المشروع إلى الحكومة.

عسكر العنزي «رئيس لجنة الداخلية والدفاع»: أطلب سحب التقرير رقم 17 للجنة الداخلية والدفاع بشأن قانون 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة.

«موافقة عامة».

انتقل المجلس الى مناقشة تقارير لجنة الخارجية بشأن الاتفاقيات.

صفاء الهاشم: عندي مشكلة في قبول هذا النوع من الاتفاقيات عندما لا يكون هناك شرط واضح بانتقال الخبرات لأبنائنا، نحن نعطي المقار ونصرف على إنشاء هذه المقار والرواتب فلماذا هناك طرد للكويتيين وعدم تعيين الكويتيين، وليس بها مبدأ وشرط تعيين الكويتيين؟

الشيخ صباح الخالد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية: هذه الاتفاقية ومقرها في اليمن ونتيجة للأحداث في اليمن تم طلب استضافة دولة الكويت للمعهد، وأنا مهتم لاستماع ملاحظات النائبة ولكن أريدها أن تطلع على بنود الاتفاق فالجمهورية الفرنسية مسؤولة عن هذا الأمر والاستفادة نحن نستفيد من هذه العلوم، وفي المادة الثانية هناك إشارة لهذا التدريب ونحن نحتاج الى هذه الخبرات وتدريب لشبابنا، وموضوع المادة والأمور الميزانية فهي مناطة بالجانب الفرنسي.

صفاء الهاشم: يهمني الارتقاء الوظيفي للكويتين وأطالب بالتعهد في الاتفاقيات المستقبلية ان يكون هناك شرط تعيين الكويتيين.

عبدالكريم الكندري: المعاملة بالمثل فيما يتعلق بمسائل إدارة المعهد فلا يوجد تعاون وتسهيلات للكويتيين فأصعب تأشيرة طلابية لفرنسا، وكذلك توظيف الخريجين، وعندما نطلب تعديل درجاتهم من فرنسا لا أحد يتعاون معنا.

وزير الخارجية: نتعهد بالدفاع عن مصالح الكويت والكويتيين ولا نخلق أي بيئة تشريعية إلا وفيه مصلحة الكويتي، وللظروف اليمن نستضيفه لاكتساب الخبرات.

وزير العدل: هناك نوعان من الاتفاقيات وهما الاتفاقية الشارعة والاتفاقية التعاقدية وأود أن أؤكد أن أغلب الاتفاقيات هي مسؤولية الحكومة.

محمد الدلال: هذه الاتفاقية تعني التدابير ضد الهجرة غير الشرعية والإشكالية ان بها جوانب قانونية مرتبطة بتنازع القوانين.

وزير الخارجية: أؤكد أنه تم بحث هذه الاتفاقية بحثا قانونيا دستوريا معمقا والجميع يشهد تشديد الدول على الهجرة والأمور التي يترتب عليها حرص الكويت على الالتزام بكل ما هو وارد في الاتفاقية وأكدنا بالتعاريف من هو المواطن السويسري والكويتي ومن يحمل تصاريح عمل في الكويت وحددنا بشكل واضح كل الأمور التي يكون بها لبس ويهمنا ان يكون هناك اتفاق تعاون مع سويسرا لأن هناك كثيرا من مدعي المواطنة الكويتية وحماية الكويت ووضعنا طريقة تعليق أو تعديل أو إيقاف الاتفاقية.

د. عبدالكريم الكندري: اتفاقية الناتو تحتاج الكثير من التفسير وما يعني بالمقاولين فهي تتكلم عن المقاولين غير الكويتيين والمقيمين في الكويت والاتفاقية أيضا للتعاقد مع مقاولين أجانب.

بالنسبة للدعم فنقدم لهم الدعم العسكري والمدني للأفراد والمقاولين المتواجدين على دولة الكويت، فهي تحملنا مبالغ لا إشارة لها ولا بها وضوح، والمقاولون يخضعون لأي قوانين؟ وهم معفيون من الجمارك وامتيازات وحصانة.

كذلك هناك اتفاق على اعفائهم في حال وقوع ضرر من قبل العبور، الاتفاقية مقلقة ومدتها 5 سنوات وتحتاج تفسير لهذه الاتفاقية بشأن عبور قوات وأفراد حلف الناتو وكم تكلفتها.

وزير الخارجية: الناتو 28 دولة من أوروبا وأميركا وبعد 2003 تم التحول من حلف كان للأمور العسكرية البحتة لمواجهة قطب آخر أصبح في 2004 دوره يختلف وأطلقوا مبادرة اسطنبول للتعاون في 2004 مضمونها الأمن والسلام في المنطقة وهذا ما يعنينا ونحن أول من انضم لهذه المبادرة طالما انها تسعى الى أمن واستقرار المنطقة منها التعاون مع 28 دولة.

تعاوننا معهم في مكافحة الإرهاب والكوارث وفي الحدود البحرية وخفر السواحل والتدريب الأمني والعسكري وأنشئ أول مركز بحلف الناتو في الكويت وتم افتتاحه بداية السنة وعقد مجلس الحلف أول اجتماع له في الكويت ودوره في تأمين الأمن والاستقرار في المنطقة.

معنى ذلك اننا المستفيدون من هذا الحلف، وفيما يتعلق بالاتفاق بموجب قرارات مجلس الأمن بالنسبة للعراق وأفغانستان وهناك قوات لذلك من خلال عبور عن طريق باخرة وأثناء هذه العملية توفر كل ما هو مطلوب تجاه هذا الحلف وحريصون على المحافظة على الدستور والقوانين والأكاديميون لهم دور في هذه المرحلة من تعاوننا مع الناتو وكل الاتفاقيات تأخذ بالاعتبار هذا.

عبدالكريم الكندري: نعلم دور الناتو ونعرف اتفاق اسطنبول ونعلم دور الاتفاقيات ولا يمكن أن نسمح للهاجس الأمني ان ينعكس علينا ماليا، وأنتم من تستنزفون احتياطي الأجيال لكن لا نسمح للهاجس الأمني أن يكون مدخلا لاستنزاف الميزانية بالسحب الدائم بالمليارات بحجج التسليح والاتفاقيات الأمنية.

عدد الاتفاقيات الأمنية كافية أم لا؟ أم لا بد من توقيع المزيد، واجب الحكومة تأمين حماية الدولة ولكن هل هذه الدولة الصغيرة هي التي لا بد أن تدفع، الى متى ندفع هذه المليارات؟

خالد الجراح وزير الداخلية: هذه الاتفاقية عبارة عن عبور قوات فقط لماذا تعطيهم أموالا.

عبدالكريم الكندري: هذه الاتفاقيات كلها دفع أموال واستخدام أراضي كويتية والدفع على بياض، كل بنود الاتفاقية بها دفع أموال.

وزير الخارجية: الكويت دولة ممر وليست مقرا ويقتضي الأمر إنشاء تجمع لقوات مرهونة بظروفها، نعم تخصص أرضا وتنشئ مبنى لتدريب شبابنا وبناتنا وهذا فرع للناتو ولا نتكلم إلا عن ممر وليس مقرا.

د. عبدالكريم الكندري: نتكلم عن تدريب الكفاءات فما هم كفاءات الداخلية والدفاع انت أول ما تستغني عنهم وهذا موكلا في كلام الاتفاقية وبها تتحمل الكويت.

وزير الداخلية: بالنسبة للدفاع والداخلية والحرس الوطني لا نحارب الكفاءات بالعكس نحن نربيهم ونعلمهم واذا وصل للتقاعد بتقاعد وبالنسبة للتدريب فدول من خارج الكويت تأتي لهذا المركز للتدريب.

سعدون حماد: الكويت جزء من المجتمع الدولي وهذه اتفاقيات نمطية ويجب الموافقة عليها.

رياض العدساني: بالنسبة للاستثمارات الخارجية نحترم كل الدول الشقيقة والصديقة وهناك بعض الدول العربية تأثرنا بها ولم نحصل أموالنا منها بسبب النظام السياسي لديها هل تم رصد المبلغ وهل سيعاملوننا بالمثل ويستثمرون في الكويت؟

وزير الخارجية: بالنسبة لاتفاقية بنغلاديش فقد عرض عليها اتفاقيتين حماية الاستثمار والازدواج الضريبي وهذا تأمين بيئة مناسبة للاستثمار وبنغلاديش أؤكد ان تعاوننا معها في مجال النفط يتم بدرجة كبيرة وهي مستوردة لنفط الكويت منذ زمن طويل ومحافظة على هذا التعاون ولدينا تعاون عسكري كبير معهم فيما يتعلق بالالغام والبنية التشريعية شاملة كافة أوجه التعاون بيننا وبينهم.

وجرى التصويت على المداولة الثانية للاتفاقيات: الحضور 47، موافقون 46، غير موافق 1. وزير الخارجية: أتقدم بالشكر لرئيس وأعضاء المجلس ولجنة الخارجية ومستشاريها والسكرتارية على العمل الرائع وتسهيل مهمتنا باعتماد هذه القوانين.

علي الدقباسي: نشكر الاخوان في المجلس والحكومة والاعضاء وهذا الإقرار يعد انجازا للجنة والمجلس.

مرزوق الغانم: ترفع الجلسة إلى الساعة التاسعة من صباح الغد «اليوم».

جانب آخر من الجلسة

إشادة بإجراءات وزير الصحة تجاه العيادات المخالفة

تبخير المجلس